

إنّ ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي متكامل فعلا ، مع اقتصاد الولايات المتحدة ومتشابه فعلا مع اقتصاد الآخرين ( اقتصاديات الأوروبيين الأكثر تقدماً واليابانيين وكذلك اقتصاديات العالم الثالث التابعة ) . ومع ذلك - وكما يقول جويس كولكو : « إن مفتاح الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية ما زال مصير أكبر الأعضاء ( الولايات المتحدة ) » ( كولكو ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥ ) . ولهذا ينبغي أن نقوم بتحليل الدور الخاص للولايات المتحدة ، ومزاياها الخاصة . ووفقاً لما يقوله أمين ( الثورة الاشتراكية ، ١٩٧٥ ) فإن الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية بلغا في ١٩٦٨ ( نروة حرب فيتنام ) نهاية مرحلة طويلة ومديدة ( اتجاه جيبي ) للنمو الاقتصادي والازدهار ، بدأت في الحرب العالمية الثانية . ومنذ ذلك الحين ، أي ١٩٦٨ ، وحتى الآن ، أي منذ عشر سنوات ، دخلت الولايات المتحدة والرأسمالية العالمية اتجاهاً جليلاً جديداً وطويلاً قوامه الأزمة البنوية . وذلك يعني نهاية « الامبراطورية الأمريكية » ، وبالتالي نهاية « الهيمنة الأمريكية العالمية » على الأصدعة الاقتصادية والسياسية والعسكرية . ( وهي مؤشر كذلك على صعود الامبراطورية الجديدة ، امبراطورية الاتحاد السوفياتي ، وفقاً لاعتقاد أمين ) .

#### الأزمة في الولايات المتحدة

تعاني الولايات المتحدة أزمة في عدة جوانب من اقتصادها . وتتدرج جوانب الأزمة من معدل بطالة مرتفع نسبياً ، الى « أزمة الأرباح » . إن أرباب العمل القياديين يشكون من أن معدلات الأرباح ... تناقصت من ٩٪ للأسهم الصافية لرأس المال الثابت غير الخاص بالانشاءات في ١٩٦٦ إلى ٤,٧٪ في ١٩٧٠ « ( سلترز ، ١٩٧٨ ، ص ٣٥ ) . انظر الرسمين البيانيين الأول والثاني .

كما إن معدلات الربح للشركات الأمريكية الكبرى هبطت هي أيضاً . إن الخمسمائة شركة العظمى وفق قائمة مجلة فورتشن حصلت حسب الاحصاءات الرسمية ٦,٧٪ على المبيعات في ١٩٦٥ ، لكن النسبة هبطت في ١٩٧٠ الى ٤,٧٪ ، فيما تندى معدل الربح للموجودات من ٧,٩٪ الى ٥٪ ( سلترز ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠ ) . هذا هو الوضع ، على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة انتهجت خطأ ثابتاً في هذه المرحلة ، لانقاص معدل المدخول الضريبي من الشركات ، إذ كان هذا المدخول ٢١٪ في ١٩٥٢ ، في حين هبط المدخول الحكومي من ضريبة الشركات الى ١٤٪ في ١٩٧٥ . وان المعدلات التالية للأرباح مؤشر على مديونية متزايدة للشركات . نسبة الدين/الأسهم المتزايدة هذه ، ومعدل السيولة المتناقص ، جعلتا الشركات الأمريكية عرضة للتأثر بالهزات الخارجية ( سلترز ، ١٩٧٨ ، ص ٣٦ ) . والخلاصة :

« ان التركيب الاقتصادي للشركات الأمريكية ، يماثل الآن منزلاً من الورق المقوى . فأي تخلف كبير عن تسديد الديون قد يقجر سلسلة من إلغاء القروض والعجز عن الوفاء بالديون ، الأمر الذي قد يؤدي الى انهيار البنين بكامله . ( سلترز ، ١٩٧٨ ، ص ٣٧ ) .

لكن مشكلة السيولة هذه ليست وفقاً على الشركات وحدها ، فالأفراد والدولة والحكومات المحلية تعاني منها كذلك . فلقد حدث توسع في الاعتمادات الائتمانية وفي المديونية . وارتفع الدين الفردي إلى ٦١٣ بليون دولار ( بمعدل زيادة سنوية ٧,١٪ منذ ١٩٥١ ) في عام ١٩٧٢ ، وتذبذب منذ ذلك الحين ، ليصبح مسؤولاً بصورة جزئية عن تسخين حرارة الاقتصاد ، خصوصاً